# مستعد لمواجهة التحدى

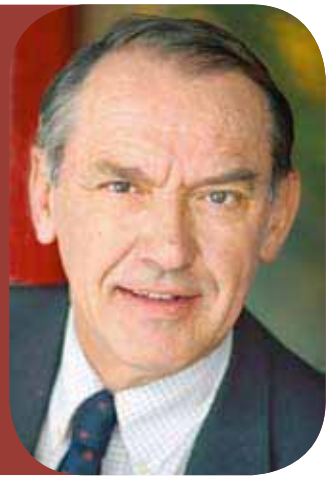

**سوف يصبح جان الياسون، سفير السويد لدى الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، الرئيس القادم للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الستين التي تبدأ في سبتمبر ٢٠٠٥. عمل الياسون سفيرا للسويد لدى الامم المتحدة في الفترة من ١٩٨٨ – ١٩٩٢ وعين في عام ١٩٩٢ اول امين عام للشئون الإنسانية في الإمم المتحدة. وهو يتحدث عن عمله الجديد وإصلاح الامم المتحدة وامالة بشان المستقبل.**

**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتحدث إلى جان الياسون**

**س. سوف تتولى هذا العام رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ماذا سيكون دورك لهذا العام؟**

سأتولى رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم ١٩١ دولة عضواً. إننا نحتفل بالذكرى الستين للأمم المتحدة وهي تمر بوقت عصيب من تاريخها. وبالمناسبة، لو كان مواطني السويدي والأمين العام السابق للأمم المتحدة، داج همرشولد، لبلغ عمره مئة سنة هذا العام.

الحقائق على أرض الواقع مثل تلك الكوابيس في كولومبيا ورواندا وسربيرينتسا تتطلب من الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءا يكون أسرع وأكثر فعالية. يشك البعض في شرعية الأمم المتحدة وإمكانية مساءلتها. واستجابة لمثل تلك المخاوف، نحن بحاجة لحشد الجهود لإصلاح الأمم المتحدة. ولدينا على المنضدة تقريرا أعدته هيئة رفيعة المستوى من المستشارين حول إصلاح الأمم المتحدة كما لدينا مقترحات للإصلاح مقدمة من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة. فهناك الآن عدد كبير من المقترحات التي تتضمن أفكارا مختلفة عن كيفية إصلاح الأمم المتحدة. وليس أقل من ذلك، يجب أن نناقش القضية الأساسية المتمثلة في كيفية الجمع بين متطلبات الأمن مع متطلبات التنمية واحترام حقوق الإنسان.

من المتوقع أن يجمع مؤتمر القمة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر عددا قياسيا من رؤساء الدول والحكومات وسوف يتناول المؤتمر ليس الإصلاح فحسب بل سيتناول أيضا مناقشة إلى أي مدى تفي دول العالم الغنية بتحقيق إعلان وأهداف الألفية فيما يتعلق بتحديات التنمية.

# المحادثات في مؤتمر القمة

## قادة العالم يجتمعون لمواجهة التحديات العالمية

تعقد الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥ اجتماعا رفيع المستوى بكامل أعضائها - يشار إليه أيضا بمؤتمر القمة - لمواجهة تحديات التنمية والأمن وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة. يضع تقرير كوفي عنان، "في جو من الحرية أفسح"، أساس القرارات التي ستتخذ في مؤتمر القمة لقادة العالم. يعزز التقرير إعادة حشد المجوعة الدولية لإضافة وزن أكبر للقضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية والأمن وحقوق الإنسان مع وضع الخطط اللازمة لجعل الأمم المتحدة أكثر فاعلية وانفتاحا وقابلية للمساءلة. وضعت توصيات التقرير بشكل جزئي من واقع النتائج التي توصلت لها الهيئتان المفوضتان من الأمم المتحدة بشأن الأمن الجماعي وبشأن أهداف الألفية الخاصة بالتنمية والمتعلقة بمكافحة الفقر وأيضا من واقع الوعود التي تضمنها إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠. تشمل المقترحات الرئيسية ما يلي:

### التنمية

◆ أن تقوم الدول النامية بتنفيذ خطط عمل وطنية لتلبية أهداف الألفية الخاصة بالتنمية، على أن تقدم لها الدول المتقدمة الدعم اللازم بزيادة مساعدتها لها في مجال التنمية، ويشمل ذلك أن تفي تلك الدول بالتزامها بتحقيق النسبة المستهدفة ٠,٧٪ من إجمالي الدخل القومي بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل هذا التاريخ.

◆ التخفيف من تأثير تغير المناخ بحشد العلم والتكنولوجيا والالتزام بإطار دولي أشمل خاص بتثبيت الغازات المنبعثة من بيوت الاستنبات الزجاجية بعد انتهاء مدة نفاذ "بروتوكول كيوتو" في عام ٢٠١٢؛

### الأمن

◆ الموافقة على اتفاقية شاملة ضد الإرهاب تقوم على تعريف واضح ومتفق عليه، كجزء من استراتيجية أشمل لمنع وقوع الأحداث الإرهابية الفاجعة؛

◆ على الدول إتمام وضع وتوقيع وتنفيذ معاهدة تكفل الكف عن إنتاج مواد انشطارية بهدف تقليل مخاطر إنتشار الأسلحة النووية.

◆ إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام للمساعدة في تحقيق السلام بين الدول بعد انتهاء الصراع بينها.

### حقوق الإنسان

◆ الاستعاضة عن "لجنة حقوق الإنسان" بمجلس دائم يكون أصغر ولكن بسلطات أكبر، وهو "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

◆ على كافة الدول قبول "مسئولية توفير الحماية" باعتبارها أساس العمل الجماعي ضد الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية؛

◆ إنشاء "صندوق الدول الديمقراطية" لتقديم التمويل والمساعدة الفنية للدول التي تسعى لإقامة أو تقوية النظام الديمقراطي الخاص بها.

### تجديد الأمم المتحدة

◆ توسعة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليمثل بشكل أكبر المجتمع الدولي ككل ويعكس الحقائق الجغرافية والسياسية على أرض الواقع اليوم؛

◆ تنظيم وتبسيط سكرتارية الأمم المتحدة لتصبح أكثر مرونة وشفافية ومسئولية في خدمة أولويات الدول الأعضاء واهتمامات شعوب العالم.

للحصول على التقرير كاملا، توجه إلى الموقع:
www.un.org/largerfreedom

إنه جدول أعمال ضخم وأود أن تكون الدول الأعضاء مستعدة للإصلاح ووضع تصور للتعاون متعدد الجوانب.

**س. ما النتائج التي يمكن توقعها من مؤتمر القمة؟**

يحدوني الأمل في أن نحرز تقدما في كل من مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ولن نتمكن بالطبع من حل كل هذه القضايا في هذا الاجتماع. سيتم بالتأكيد إحالة بعض القضايا إلى الجمعية العامة للمزيد من الدراسة ومن ثم التنفيذ.

إن عام ٢٠٠٥ هو عام إصلاح الأمم المتحدة والعام الذي يجب أن تتجسد فيه بشكل ملموس التزامات الدول الغنية حيال التنمية في العالم. وهذا يستوجب وعدا ومشكلة. والوعد هو أننا سوف نساعد في دفع الأمم المتحدة والتعددية إلى الأمام. أما المشكلة فهي أن الوضع الدولي كئيب تماما وأن الأمم المتحدة تمر بانتكاسات ومشكلات. ولهذا، فالمهمة التي أواجهها باعتباري رئيسا للجمعية العامة تتسم بالتحدي وفي جوانب عديدة بالصعوبة الشديدة.

**س. ماذا عن العلاقة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة؟ فلقد قضيت وقتا طويلا سفيرا في واشنطن. كيف ترى تطور العلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة؟**

من الأهمية البالغة بالنسبة للأمم المتحدة أن تتحاور مع الولايات المتحدة. فلقد أظهرت الأحداث الأخيرة في العالم ضرورة العمل المشترك، ليس بين الولايات المتحدة وأوروبا فحسب بل وعلى المستوى العالمي أيضا. والمشكلات العالمية بحاجة لحلول عالمية.

والأمم المتحدة هي المنظمة التي تم إنشاؤها من أجل هذا الغرض وإنني على قناعة تامة من أن الأمم المتحدة سوف تخرج من عملية الإصلاح وقد ازدادت قوة. وأعلم بالانتقاد الموجه للأمم المتحدة من الولايات المتحدة في كابيتال هيل. من الأهمية بمكان أن نجري حوارا مفتوحا بين الكونجرس والأمم المتحدة.

فلن تكون الأمم المتحدة منظمة قوية بدون دعم الولايات المتحدة لها. وآمل أن يدرك الأمريكيون أن قوة الأمم المتحدة تصب في صميم مصلحة الولايات المتحدة. يجب أن نركز اهتمامنا على المساعي البناءة للأمم المتحدة. ولنأخذ أفغانستان كمثال على ذلك. بعد الأحداث الإرهابية المروعة في ١١ سبتمبر حدث تضامن دولي مع الولايات المتحدة. ومن ثم اتخذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة إجراءا سريعا ضد نظام طالبان وضد الإرهاب. وما حدث في أفغانستان هو على نقيض ما حدث في العراق.

ولكن في الآونة الأخيرة لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في الانتخابات العراقية. وإنني على قناعة من أن بمقدور الأمم المتحدة القيام بدور ما في إعادة إعمار العراق. وباختلاف محور اهتمام المناقشة يمكننا أن نغير المواقف من الأمم المتحدة.

**س. ماذا تأمل أن يحققه مؤتمر القمة فيما يتعلق بالأمن العالمي، وبصفة خاصة القضايا الأمنية في الساحة النووية؟**

من الأحداث التي تقع حول العالم، ندرك جميعا وبشدة ضرورة أن نظل على يقظة تامة ونحتفظ بالقوة الدافعة اللازمة لنواصل تقوية نظام الأمن وعدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد أوصى الأمين العام للأمم المتحدة - مع هيئة رفيعة المستوى من الخبراء قام بتفويضها بدراسة الأمن العالمي - بسلسلة من الإجراءات وأشادوا بحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وما تقوم به من أدوار رئيسية من أجل تحقيق الأمان والأمن والتنمية السلمية في المجال النووي. ينبغي لمؤتمر القمة أن يزيد من قوة الدفع اللازمة لبلوغ مستويات أعلى من الأمن العالمي - بكافة أبعاده.

**س. بصفتك الرئيس، كيف يمكنك أن تعمل على تغيير الأمم المتحدة؟**

سيتعلق الأمر في المقام الأول بمسألة قيامي بدور العامل المحفز لإرادة تنفيذ الإصلاح في الأمم المتحدة. ولست أنا شخصيا من سيقوم بالدور الأهم في هذا الشأن. فهذا الدور هو ما سنقوم معا بإنجازه من أجل ترجمة التصريحات إلى أفعال. وفي الوقت ذاته، يمكنني الانتفاع بنفسي من الخبرة التي تمتلكها السويد في مجال الإصلاح. ففي بداية التسعينات من القرن الماضي، رأس رئيس وزرائنا السابق، إنجفار كارلسون، لجنة حول إصلاح الأمم المتحدة ونشرت اللجنة تقريرها "الجوار العالمي". والتقرير يعد وثيقة هامة وسيكون هناك مبرر بالفعل لدراسته بقدر أكبر من العناية عندما نمر بعملية الإصلاح في الأمم المتحدة.

---

يأتي جان الياسون رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة خلفا لجين بينج من الغابون. ستتولى السويد والغابون الرئاسة المشتركة لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى الذي سيعقد في الفترة من ١٦-١٤ سبتمبر ٢٠٠٥.

# تحليل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

## آراء حول مؤتمر ٢٠٠٥ الخاص باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT

لم تتمكن الدول التي تقوم باستعراض المعاهدة الدولية عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) من التوصل إلى اتفاق جوهري في مؤتمرها الذي عقدته في مايو ٢٠٠٥. وتعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) المعاهدة الدولية التي تمثل نقطة تحول فارقة والتي تم تمديدها في عام ١٩٩٥ لأجل غير مسمى وقد انضمت إلى عضويتها جميع دول العالم تقريباً. وتهدف المعاهدة إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتقنية الأسلحة، وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتأييد الهدف الرامي لتحقيق نزع السلاح النووي ونزع السلاح على نحو عام وكامل.

يقول **مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي**: "يؤسفني أن ألاحظ عجز الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في مؤتمرها الاستعراضي المنعقد في نيويورك، عن الاتفاق على كيفية تقوية تنفيذ المعاهدة. وانعدام الاتفاق الجوهري يثبط الهمة وبصفة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار التحديات الملحة التي نواجهها والفرصة التي أتاحها هذا المؤتمر الاستعراضي. وبغض النظر عما أسفر عنه المؤتمر، فلا تزال هذه التحديات ماثلة ويجب معالجتها. ولازلنا بحاجة لتعميم سلطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي؛ وتشديد الرقابة على جوانب الإثراء الحساسة لدورة الوقود النووي وعلى نشرها (مع التأكيد على وجود ضمانات بالإمداد)؛ وتعزيز آليات التعامل مع حالات عدم الامتثال؛ وزيادة التقدم نحو نزع السلاح النووي.

وإن كان هناك من ملاحظة إيجابية على المؤتمر فهي أن التحديات التي نواجهها تم تحديدها بوضوح. وأود حث الدول على البحث عن حلول جادة لنظامنا الأمني العالمي المترنح - والذي يعتبر نظام عدم انتشار الأسلحة النووية جزءا أساسيا منه. ومؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي سيعقد في سبتمبر هو فرصة مناسبة التوقيت لبدء هذا الإصلاح الذي نحن في أمس الحاجة إليه."

يقول **أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان**: "على امتداد ٣٥ عاما، كانت ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT بمثابة حجر الزاوية الأساسي في أمننا العالمي ... ودعوني أوضح ذلك: إن إخفاق المؤتمر الاستعراضي في التوصل إلى أي اتفاق لن يقوض النظام القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT. فالغالبية العظمى من الدول الأطراف في هذه المعاهدة تدرك فوائدها الثابتة. ولكن توجد تصدعات في كل ركيزة من ركائز هذه المعاهدة - حظر انتشار الأسلحة النووية، نزع السلاح النووي، والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية - ويتطلب كل من هذه التصدعات إصلاحا عاجلا.

ولإحياء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT، يجب اتخاذ إجراءات على جبهات كثيرة. ولتقوية التثبت من التقيد بالمعاهدة وزيادة الثقة في النظام، يتعين على القادة جعل البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو المقياس الجديد للتحقق من تقيد الدول بالتزاماتها بشأن عدم الانتشار. يجب أن يجد القادة سبل الاتفاق على حق الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية مع ضرورة عدم الانتشار. لن يستدام النظام إذا قامت أعداد كبيرة من الدول الأخرى بتطوير المراحل الأكثر حساسية من دورة الوقود، ويتم تزويدها بتكنولوجيا تمكنها من الإسراع في إنتاج الأسلحة النووية. من أولى الخطوات التي يجب اتخاذها تقديم حوافز للدول للتخلي عن تطوير مرافق دورة الوقود. وأشيد هنا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمديرها محمد البرادعي للعمل على زيادة الإجماع على هذه المسألة الحيوية وأحث القادة على الانضمام إليه في القيام بهذه المهمة.

في شهر سبتمبر القادم، سوف يجتمع في نيويورك أكثر من ١٧٠ من رؤساء الدول والحكومات لإقرار الموضوعات المتنوعة المدرجة على جدول الأعمال لإحراز تقدم في التنمية والأمن وحقوق الإنسان الخاصة بكافة الدول والشعوب. وسوف تبث الالتزامات الواضحة حياة جديدة في جميع المنابر التي تتناول نزع السلاح وعدم الانتشار. سوف يقوم القادة بتقليص المخاطر التي نواجهها من وقوع حوادث نووية أو تهريب مواد نووية أو استخدامها لأغراض إرهابية أو حتى استخدام الدول أنفسها أسلحة نووية. إنه جدول أعمال طموح ولكنه من المحتمل أن يكون مثبطا للهمة بالنسبة للبعض. إلا أن عواقب الفشل أكثر تثبيطا للهمة. الحلول في متناول أيدينا ويجب أن نمسك بها."

للحصول على مزيد من المعلومات، قم بزيارة:
www.un.org/events/npt2005